تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٩٥٢ | ١٠ صفحات | الإثنين ٦ محرم ١٤٤٥هـ - ٢٤ تموز ٢٠٢٣ م | tishreen.news.sy

خلال دورة مجلس الشعب الاستثنائية لدراسة ومناقشة الواقع الاقتصادي والمعيشي وسعر صرف الليرة السورية

المهندس عرنوس: التحديات التي تواجه الوضع الاقتصادي تتطلب التحرك بإطار سياسات وطنية

عقد مجلس الشعب اليوم دورته الاستثنائية الخامسة للدور التشريعي الثالث والمخصصة لدراسة ومناقشة الواقع الاقتصادي والمعيشي وسعر صرف الليرة السورية، وذلك برئاسة حموده صباغ رئيس المجلس، وحضور رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس والوزراء.

وفي كلمة له بمستهل الجلسة أوضح صباغ أن المجلس سيناقش مع مجلس الوزراء في هذه الدورة الاستثنائية انعكاسات الواقع الاقتصادي والمعيشي وسعر صرف الليرة على حياة المواطنين ومعيشتهم، معرباً عن الأمل بالوصول من خلال طروحات ومداخلات أعضاء المجلس مع الحكومة إلى إيجاد الحلول الملائمة للتخفيف قدر الإمكان من أعباء الواقع المعيشي عن الشعب السوري الذي نتشرف بتمثيله جميعاً تحت قبة المجلس.

3-2

١١,٧٤٠ ميغا واط من الطاقات المتجدد تغذ شبكة كهرباء حمص و١٥٠ جهة متخصّصة أهلّها المركز الوطني لبحوث الطاقة

■ تشرين- ميمونة العلي:

رغم ازدياد عدد الميغاوات النظيفة ريحية وشمسية التي يتم وصلها على الشبكة العامة للكهرباء في حمص، إلّا أنّ برنامج التقنين لا يزال ٥/١ساعة، وآخرها كان وصل ٣ ميغا من قِبل الشركة الحديثة للصناعات الزجاجية المساهمة المغفلة بحسياء في حمص.

إلّا أنّ تزايد عدد الراغبين في الحصول على قرض من صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة للاكتفاء الذاتي، يدل على قناعة عامة أنّ الطاقات النظيفة هي الحل الوحيد الممكن حالياً ولاسيما أنّ صندوق دعم الطاقة المتجددة يدعم القروض بفائدة صفرية ؟

7

التمهيد لإطلاق البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع الولادي

8

شركات الغزل والنسيج تترنح تحت ضغط الحاجة ونقص الإمكانات!

6

موجة الحر ترفع مستوى تأهب مزارعي الخضار إلى الدرجة القصوى.. 4

"الشؤون الصحية" تحذر من استخدام قوالب الثلج الكبيرة في ماء الشرب 4

ثنائي صوت الشرق «سمر بلبل» و«عصام شريفي» ونحن في أوروبا الأولوية للتجذّر وموسيقانا الشرقيّة 9

من تحت قبة مجلس الشعب

رئيس مجلس الوزراء يشرح الواقع الاقتصادي والظروف المحيطة باتخاذ القرارات الحكومية

عقد مجلس الشعب اليوم دورته الاستثنائية الخامسة للدور التشريعي الثالث والمخصصة لدراسة ومناقشة الواقع الاقتصادي والمعيشي وسعر صرف الليرة السورية، وذلك برئاسة حموده صباغ رئيس المجلس، وحضور رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس والوزراء.

وفي كلمة له بمستهل الجلسة أوضح صباغ أن المجلس سيناقش مع مجلس الوزراء في هذه الدورة الاستثنائية انعكاسات الواقع الاقتصادي والمعيشي وسعر صرف الليرة على حياة المواطنين ومعيشتهم، معرباً عن الأمل بالوصول من خلال طروحات ومداخلات أعضاء المجلس مع الحكومة إلى إيجاد الحلول الملائمة للتخفيف قدر الإمكان من أعباء الواقع المعيشي عن الشعب السوري الذي نتشرف بتمثيله جميعاً تحت قبة المجلس.

وقال رئيس المجلس: إن الشعب السوري يشكل الحافز الرئيسي لنا في السلطتين التشريعية والتنفيذية لتكثيف الجهود وتفعيل الإمكانات المتاحة، كل حسب موقعه وعمله واختصاصه في سبيل تحقيق أفضل صيغ العمل المؤسساتي لتجاوز الصعاب والمساهمة في مسيرة إعادة إعمار الوطن وتحقيق نمائه وازدهاره، واضعين نصب أعيننا أنه مهما قدمنا من جهد سواء في المجلس أو الحكومة فإن شعبنا يستحق منا الكثير.

بدوره، قال المهندس عرنوس في كلمته أمام المجلس قد يرى البعض أن انعقاد هذه الجلسة استثنائياً اليوم هو لأن الأمر خطير جداً، لكن الواقع يقول إن الخطورة هي الحالة الدائمة والسائدة منذ أن شن أعداؤنا حربهم على سورية لا بل إن التحليلات والحسابات الاقتصادية التي تحدث عنها أعداؤنا منذ انطلاق الحرب قبل ١٢ عاماً تشير إلى أنه كان يفترض أن تفلس الدولة السورية وأن تنهار اقتصادياً منذ عام ٢٠١٢، لكن الدولة استمرت بمسؤولياتها الاقتصادية بمختلف القطاعات، على مستوى سياسات التوظيف والرواتب والأجور والتعليم والتربية والصحة الكهرباء والقمح والطاقة، إضافة إلى الاستمرار في تأمين الميزانيات للمؤسسة العسكرية بعتادها وقواتها، وقد لا يكون تأمين هذه المسؤوليات بالحدود القصوى لكنها بقيت مؤمنة بالإمكانات المتاحة.

وأوضح المهندس عرنوس أن الخطورة حقيقة لا تكمن في الظروف التي نعيشها بقدر ما تكمن في عدم قدرتنا على رؤية تلك الظروف وتحدياتها والتعامل معها أو تكمن في رؤيتها ثم إنكارها وتجاهلها، وبالتالي الاستمرار بنفس السياسات دون أي تغيير وكأن شيئا لم يكن، مشيراً إلى أن لقاء اليوم تحت قبة مجلس الشعب لمناقشة الوضع الاقتصادي وسعر صرف الليرة السورية ينطلق من صعوبة التحديات التي تواجهنا وما تتطلبه هذه التحديات من تحرك في إطار سياسات وطنية وليست سياسة خاصة بالحكومات، فعندما نطرح الخيارات والمقترحات فهي خيارات ذات بعد وطني ولا تعبر عن رؤية هذه الحكومة أو تلك وهذه مسألة في غاية الأهمية يجب أن ننطلق منها حكومة ومؤسسة تشريعية، فمنذ بداية الحرب على سورية ونحن نخوض غمار معركة فرضت علينا خيارات متناقضة فيما بينها إلى أبعد الحدود وكل خيار له ظروفه ونتائجه المناقضة للخيار الآخر، ونحن بحاجة الآن لحوار يتسم بالواقعية والمنهجية وينطلق من توصيف التحديات بعقلانية بعيدة عن العواطف والتمنيات.

وقال رئيس مجلس الوزراء: في ضوء الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي يشهدها اقتصادنا الوطني،

عرنوس: أصعب مشكلة اقتصادية تواجهنا هي بكيفية إدارة الفجوة بين الموارد المحدودة والاحتياجات غير المحدودة

ولا سيما في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدها سوق الصرف أستعرض أمام مجلسكم الكريم بعض العناوين والمحددات المؤثرة في السياسة الاقتصادية وما يتعلق منها بسوق الصرف والسياسة النقدية على وجه التحديد والتوجهات الحكومية حيال صيغة التعاطي معها، فنحن جزء من عالم تزداد فيه الأزمات عمقاً وقسوة، وفي مقدمتها الأزمة الاقتصادية التي تعصف بكل الدول، أزمة تتجسد بموجة حادة من التضخم وتراجع الإنتاج وارتفاع تكاليف نقله وارتفاع الأسعار الذي باتت تعاني منه كل اقتصادات العالم دون استثناء، أما تحدياتنا الذاتية وإضافة لما سبق من تحديات اقتصادية فإن حصول الزلزال المدمر فرض أعباء جديدة على الدولة ومواردها القليلة وارتفاع تكاليف استيراد مشتقات الطاقة وارتفاع سعر الصرف والحصار الجائر على سورية واستمرار خسارة البلاد لأهم مواردها في النفط والزراعة في ظل احتلال شرقي سورية، فإن المشكلة تصبح أضعاف أي مشكلة في أي دولة أخرى.

وأضاف المهندس عرنوس: في السياسات تصبح الخيارات أصعب وأشد قسوة كلما كانت أكثر تناقضا وأسوق مثالين صريحين حول ذلك الأمر حيث عملنا خلال السنوات الماضية على لجم ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة كان ذلك إحدى سياسات الدولة اقتصادياً، لكن قابل هذه السياسة انكماش وتراجع كبير في الإنتاج لنكون أمام معادلة صعبة، هل نضبط سعر الدولار ونخسر الإنتاج أم نتبنى سياسة الإنتاج وتخفيف القيود عليه في مقابل ارتفاع سعر صرف الدولار، أما المثال الثاني فهو استمرار الدولة في سياسة الدعم وما تكلفه هذه السياسة من أعباء مالية كبيرة لتحقيقها ويرافق ذلك هدر سببه الفساد الذي تولده سياسة الدعم وقابل هذه السياسة ارتفاع كبير في عجز الموازنة حتى أصبحنا نمول الدعم بالعجز وما يعنيه ذلك من مخاطر على الاقتصاد الوطني، كما أن تكاليف سياسة الدعم تنعكس ضعفاً في قدرة الدولة على تأمين المشتقات النفطية ونقصها ينعكس نقصاً في توليد الطاقة الكهربائية، وبالتالي نقص في الإنتاج والمثال الثالث حول التناقض التام بين الخيارات هو مسألة الوظائف والتوظيف والرواتب والأجور، هل نستمر بالسياسة بالتوظيف والاستيعاب الوظيفي على حساب الرواتب والأجور، حيث إنه لا يمكن أن تجمع الدول بين سياسة التوظيف المفتوحة التي تولد مئات الآلاف من الوظائف في القطاع العام وبين الأجور المرضية للعاملين في الدولة.

وبين المهندس عرنوس أن الاقتصاد الوطني يشهد حالة واضحة من عدم الاستقرار ربما يكون عنوانها الأبرز هو الارتفاع المتسارع والكبير لسعر صرف العملة المحلية وما يرافق ذلك من تراجع القوة الشرائية التي ترهق ذوي الدخل المحدود على وجه الخصوص، إضافة إلى تشوه بنية آلية التسعير التي أفرزت مستويات عالية وغير منطقية من الأسعار ترافقت مع نسب تضخم عالية مصحوبة بمظاهر ركود في بعض القطاعات والأنشطة كمؤشر على ظاهرة الركود التضخمي المركبة والتي تستدعي إجراءات دقيقة بعضها آني وبعضها الآخر إستراتيجي وبعضها محلي الأبعاد وبعضها الآخر خارجي لا تمتلك الحكومة هوامش تحرك مناسبة حياله، لافتاً إلى أنه يقف خلف عدم استقرار سوق الصرف فجوة تمويلية واسعة بين الحاجة للقطع الأجنبي لتلبية احتياجات البلد من حوامل الطاقة ومن القمح ومن المواد الغذائية والدوائية وكذلك من فاتورة مستلزمات الإنتاج من جهة، وبين الكميات المحدودة المتاحة تحت تصرف مصرف سورية المركزي من جهة أخرى.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الجميع يعلم محدودية موارد القطع الأجنبي في ظل تراجع التصدير والمعاناة المفروضة على العملية الإنتاجية، ولا سيما بسبب القيود الثقيلة المفروضة على قطاع الطاقة التي تمنع من استثمار الإمكانات الاقتصادية الكامنة، فطاقات توليد الكهرباء معطلة بسبب عدم توفر الغاز والفيول وهناك معامل ومصانع تعمل بنسب منخفضة من طاقاتها الإنتاجية بسبب عدم توفر حوامل الطاقة، وهناك موارد مائية معطلة بسبب عدم توفر الكهرباء وغير ذلك من التعطيل الممنهج المفروض على اقتصادنا الوطني، موضحاً أنه على المستوى السياساتي ثمة مقاربتان تحكمان إدارة سعر الصرف كأحد أهم المؤشرات في الاقتصاد الوطني، تتمثل الأولى في اعتبار سعر الصرف مؤشراً عن وضع الاقتصاد الوطني ومرآة تعكس كفاءة النشاط الاقتصادي الوطني والتعامل معه كهدف وسيط وليس نهائياً في حين يتم إعطاء الأولوية الأولى في التوجه الحكومي لتمكين النشاط الاقتصادي الإنتاجي وزيادة قدرته على خلق القيمة المضافة وتحفيز النمو الاقتصادي وتمكين النشاط الاقتصادي من العمل بارتياح مقابل التضحية النسبية بضبط سوق الصرف والقبول بمستويات مرتفعة نسبياً من سعر الصرف بحسبان أن الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني الحقيقي سيكونان كفيلين على المديين المتوسط والطويل بإعادة تقوية العملة الوطنية، ولكل من يقول بأن الإنتاج هو العلاج وهو المخرج الإستراتيجي والحقيقي لتقوية الاقتصاد الوطني ودعم سعر الصرف نقول إن الحكومة تولي عناية فائقة لدعم الإنتاج والعملية الإنتاجية.

وبين المهندس عرنوس أن المقاربة الثانية تعطي الأولوية لإدارة سعر الصرف في ظل الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها البلد وضبطه باعتبار أن عدم استقراره ينعكس بشكل مضاعف على مؤشرات الاقتصاد الأخرى كالأسعار وتكاليف الاستثمار والتوريدات وغير ذلك، حيث حاولت الحكومة التوفيق بين توفير مقومات النمو الاقتصادي ودعم العملية الإنتاجية من جهة وضبط سوق الصرف ولا سيما على صعيد القنوات غير المنتجة كالمضاربة على سبيل المثال وتم عقد عدة اجتماعات للفريق الحكومي الاقتصادي لمناقشة السياسات الاقتصادية، ولا سيما النقدية منها، حيث تم تشكيل لجنة فنية (المعروفة باسم لجنة المنصة) مهمتها متابعة سوق الصرف واقتراح الحلول المناسبة لضبط

يتبع في الصفحة التالية

المهندس عرنوس: التحديات التي تواجه الوضع الاقتصادي تتطلب التحرك بإطار سياسات وطنية

قامت اللجنة الاقتصادية والمركزي بإخراج عدد من المواد المستوردة من قائمة التمويل عبر المنصة

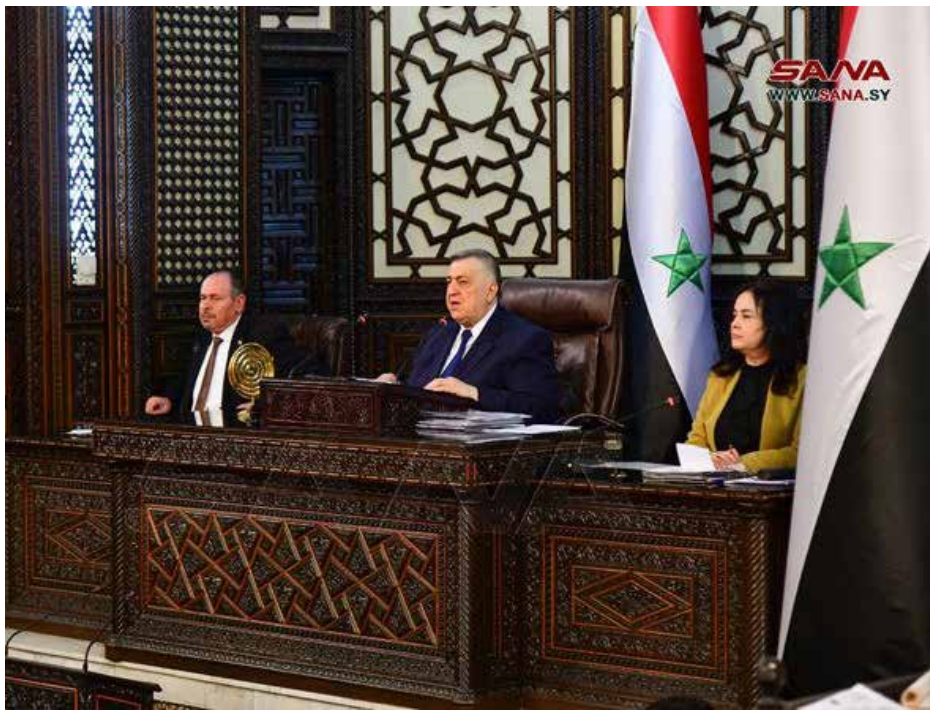

سوق الصرف، وتم منح هذه اللجنة الدعمَ المطلوب لضمان استقراره ونجحت هذه اللجنة في ضبط سوق الصرف نسبيا خلال السنتين السابقتين وقامت بإدارة كتلة القطع المتوفر لتمويل التوريدات ذات الأولوية وفق ما قررته اللجنة الاقتصادية.

ولفت المهندس عرنوس إلى تزايد الملاحظات مؤخراً حول عمل اللجنة المكلفة بإدارة المنصة لأسباب عدة أولها طول فترة إيداع المبالغ بالليرة السورية حتى يتم تسليم الموردين القطع الأجنبي المقابل، وهذا يدفع الموردين لتسديد قيمة التوريدات مرتين الأمر الذي يتسبب برفع تكاليف التوريدات وثانيها فرض أعباء إضافية على الممولين من المنصة من خلال إلزامهم بدفع فوارق سعر الصرف بين لحظة تسليم الأموال بالعملة المحلية أو بالقطع الأجنبي ولحظة إعادة تمويله بالقطع الأجنبي المطلوب للتوريدات، وهذا ما يحمل التوريدات أيضاً أعباء إضافية تنعكس بمجملها على المستهلك النهائي وثالثها تقييد مصادر التمويل، ولا سيما الخارجية جراء التدقيق على مصادر التمويل وطلب الثبوتيات التي تبين مصدر هذا التمويل للتأكد من أنه تم من مصادر كفوءة وسليمة وآخرها صعوبات تخليص المستوردات وتراكم بعض الحاويات في المرافئ السورية وتكبد الموردين أعباء إضافية تنعكس على المستهلك في نهاية المطاف.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أنه على ضوء ما سبق عقدت سلسلة اجتماعات مع ممثلي قطاع الأعمال وتلخصت مقترحاتهم بإخراج عدد من المواد خارج المنصة والسماح لهم بتمويلها من مصادرهم الذاتية على أمل انخفاض أسعار هذه التوريدات بنسب تقارب الـ ٣٠ بالمئة، وقامت اللجنة الاقتصادية ومصرف سورية المركزي بإخراج عدد من المواد المستوردة من قائمة التمويل عبر المنصة، وترافقت مثل هذه التسهيلات بالضغط على سوق الصرف من خلال توجه الكثير من المستوردين إلى السوق غير النظامية للحصول على القطع الأجنبي لتمويل مستورداتهم، وهذا ما أسهم في ارتفاع سعر الصرف بمستويات غير مضبوطة، لافتاً إلى أنه في ظل ظروف تمويل المستوردات المذكورة وفي ضوء مطالب قطاع الأعمال بتجاوز عمل المنصة تجنباً لتجميد مبالغ تمويل المستوردات وتفادياً لتكبد خسائر فروقات سعر الصرف عقدت اللجنة الاقتصادية خلال الشهر الماضي سلسلة اجتماعات نوعية تم خلالها إعداد ورقة سياسات موسعة حول السياسات الممكنة لإدارة فجوة التمويل ولإعادة صياغة عمل لجنة المنصة ومهامها.

وبين المهندس عرنوس أنه تم تحديد وتحليل أهم العوامل المتحكمة في سعر الصرف بين أسباب بنيوية تراكمية من جهة وأسباب طارئة مستجدة وفق أثر العوامل الاقتصادية الضاغطة الناجمة عن تراكم الاختلالات في الاقتصاد السوري للأسباب الخارجية والداخلية المذكورة والأثر الناجم عن العوامل النفسية والإعلامية الخارجية والتي كان لها دور كبير في المساهمة في إحداث تقلبات مفتعلة في سعر صرف الليرة بالتوازي مع عمليات المضاربة في الأسواق المحلية والمجاورة وهذا ما شكل عاملاً من الصعب التعامل معه بأدوات أو إجراءات نقدية مجردة لا بل كان دوره السلبي يفوق أحياناً دور العوامل الاقتصادية، إضافة إلى اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز لتغطية نفقات الحكومة الإدارية رغم ضعف الموارد عن طريق الاقتراض المتواصل من مصرف سورية المركزي وهو ما انعكس سلباً من خلال تراكم عجوزات الموازنة وارتفاع حجم الدين العام الداخلي إلى مستويات تضخمية قياسية تهدد الاستقرار الاقتصادي ككل، ولاسيما أن هذه السياسة تؤدي لزيادة في المعروض من الليرة السورية لا تتناسب مع وضع الاقتصاد السوري الإنتاجي، وبالتالي تؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية وزيادة هامش المضاربة عليها ولكن من الصعب أحياناً في بعض الظروف كالتي نمر بها تجنب بعض السياسات ذات الأثر السلبي التي لا مفر منها.

وتابع المهندس عرنوس: من بين العوامل المتحكمة في سعر الصرف شح موارد مصرف سورية المركزي من القطع الأجنبي نتيجة تراجع الوضع الاقتصادي والمالي للحكومة وتدهور عوائد القطاعات الموردة للقطع الأجنبي كالسياحة والنفط والصناعة والمواسم الإستراتيجية وغيرها بالتوازي مع ارتفاع تكلفة دعم الاقتصاد عند مستوياته التشغيلية المتدنية، إضافة إلى الأثر السلبي للطلب الموازي على القطع الأجنبي لتمويل السلع المهربة إذ تؤدي المشاكل الاقتصادية في أي بلد إلى اتساع نشاط السوق الموازية والذي لا يقتصر على سوق العملات، وإنما يمتد ليشمل سوقا أوسع هي سوق السلع وحتى الخدمات، حيث إن فجوة العرض وانكماشه مقارنة بحجم الطلب المقابل تؤدي إلى اتساع نشاط التهريب عبر الحدود والمنافذ غير الشرعية وغير الخاضعة لرقابة وضبط الدولة ومؤسساتها، بهدف سد جزء من هذه الفجوة في العرض والاستفادة من الفروقات السعرية الناجمة عن توفير وتلبية الاحتياجات من السلع والخدمات غير المتاحة أو التي من الصعب الحصول عليها في ظل ظروف الحصار، حيث اتسع حجم هذه الظاهرة لعدة اعتبارات اقتصادية أو أمنية أو اجتماعية غير أنها باتت في الآونة الأخيرة تشكل تهديداً كبيراً على العملة الوطنية، ولا سيما مع انتشار ظاهرة تهريب السلع المسموحة بالاستيراد، وذلك تهرباً من إجراءات التمويل عن طريق المنصة للأسباب المذكورة.

وبين المهندس عرنوس أنه بناء على تحليل المعطيات المذكورة أعلاه تم التوصل إلى سلسلة من القرارات ومن مشاريع الصكوك التشريعية التي تعطي المزيد من الارتياح لقطاع الأعمال ولتوفير التمويل اللازم لعملية الاستيراد تتمثل بتخصيص القطع الأجنبي المتوفر تحت تصرف مصرف سورية المركزي لتمويل قائمة المواد الأساسية التي تم إقرارها في اللجنة الاقتصادية بشكل مباشر ودون أي تأخير ودون أي أعباء مالية ناتجة عن فروقات سعر الصرف، حيث يتم إقرار سعر الصرف وتحديد مكافئ المبالغ المسلمة من العملة المحلية بالقطع الأجنبي بشكل مباشر، إضافة إلى تحديد قائمة مواد ثانية يتم تمويلها عن طريق شركات الصرافة بمدة تأخير لا تتجاوز ١٥ يوماً وبهوامش تحرك سعر صرف محددة مسبقاً تضمن تخفيف الضغط عن الطلب على القطع الأجنبي في السوق، وتساهم في تلبية متطلبات الاستيراد بمعايير شفافة وواضحة وعادلة ويتم تمويل بقية قوائم الاستيراد التي تشكل الجزء الأكبر من المواد المستوردة من خلال مصادر التمويل الذاتية لدى المستوردين دون الحاجة للمرور عبر المنصة.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى إعادة تشكيل عضوية لجنة المنصة بحيث تقتصر على حاكم مصرف سورية المركزي وممثلي شركات الصرافة المرخصة أصولاً بشخصياتها الاعتبارية تماشياً مع العمل المؤسساتي وتحديد مدة عمل لجنة المنصة بعام واحد، وتقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية إلى اللجنة الاقتصادية حول آلية عملها مع مقترحات تطوير الأداء بما يضمن حسن سير العمل، مبيناً أن اللجنة الاقتصادية قامت بمراجعة قوائم الاستيراد واختصار ما يمكن منها مع الإشارة إلى أن هذه القوائم تضم الحد الأدنى الممكن من متطلبات تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي الوطني الاستهلاكي والإنتاجي، حيث تبين المعطيات استقرار قيم مستوردات القطاعين العام والخاص في السنوات الثلاث الأخيرة عند مستوى ٤ مليارات يورو تقريباً مع ميله للانخفاض عن مستويات العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، الأمر الذي يؤكد أن تغيرات سعر الصرف لا يمكن أن تعزى إلى قيمة المستوردات فقط مع التأكيد بأنها ذات أثر جزئي على سعر الصرف والتي تشكل المستوردات أولوية لحياة المواطن واستمرارية دوران العجلة الإنتاجية.

وأوضح المهندس عرنوس أنه بحسبان أن تحديد سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية ليس مسؤولية مصرف سورية المركزي فحسب فقد تمت مخاطبة جميع الوزارات بكتب رسمية مشفوعة بمصفوفات معطيات واضحة والطلب منها تحديد مصادر توليد القطع الأجنبي في البلد والآليات المطلوبة لتحقيق ذلك، ولا سيما في قطاعات السياحة والثروة الجيولوجية والمعدنية والصناعات الزراعية والغذائية وغيرها وعلى التوازي مع هذه الإجراءات المالية والنقدية تعكف الحكومة منذ ما يقارب الشهرين على دراسة سيناريوهات إدارة ملف الدعم الحكومية حرصاً على تحقيق هدفين في آن معاً، الأول تحقيق العدالة والكفاءة في تخصيص الدعم وضمان إيصاله إلى مستحقيه وتقييد مظاهر الهدر والفساد في تسويق هذا الملف والثاني ضمان استدامة تمويل الخزينة العامة للدولة للإنفاق العام، حيث وصل الإنفاق العام إلى مستويات غير مسبوقة ولا سيما بسبب الإرهاق الذي تسببه بنود الدعم الحكومي حيث تجاوز حجم الدعم الحكومي المطلوب بأسعار السوق الحالية ما يقارب ٢٧,٥٠٠ مليار ليرة وهذا ما يعد رقماً كبيراً جداً مقارنة بإمكانات التمويل المتاحة لدى الخزينة العامة للدولة.

وقال المهندس عرنوس: بناء على ما سبق لا بد من التوجه نحو خيار عملي وواقعي بخصوص أسعار بعض السلع الرئيسية المدعومة لتحقيق الهدفين اللذين سبق ذكرهما مع الأخذ بعين الاعتبار انعكاس أي خيار على قدرة شريحة العاملين في الدولة وهذا ما يحتاج منا اليوم لحوار متأن وعاقل تحت قبة هذا المجلس، ولن أتردد بالقول أمام مجلسكم الكريم إن ما يزيد من صعوبات اتخاذ قرارات إعادة هيكلة الدعم هو الفجوة الواسعة والكبيرة جداً بين مستويات أسعار المواد المدعومة من جهة، وتكاليف هذه المواد من جهة أخرى، ومعطيات الواقع قد تتطلب اتخاذ قرارات وإجراءات الهدف النهائي منها هو مصلحة الدولة والمواطن في نهاية المطاف، فاقتصاد الدول لا يدار بالعواطف والرغبات وإنما يدار على أسس من العقلانية والموضوعية والواقعية.

وأضاف المهندس عرنوس: إن أصعب مشكلة اقتصادية تواجهنا هي في كيفية إدارة الفجوة بين الموارد المحدودة والاحتياجات غير المحدودة ومن أهم سمات السياسات والبرامج التدخلية الاقتصادية ولاسيما في ظروف الحرب هو مبدأ ؟ثنائية الأثر؟ فكل قرار اقتصادي يتم اتخاذه قد يترافق بآثار جانبية تقلل من فعالية الغاية الرئيسة منه أو أنه قد يترافق بخلق إشكالية كبيرة أو صغيرة في مكان آخر في غير الموضوع الذي يستهدفه، فعندما تتوجه الحكومة لضبط سعر الصرف وتقييد السيولة في الأسواق حفاظاً على القوة الشرائية للعملة الوطنية وحفاظاً على المستوى العام للأسعار في البلد سيترافق هذا التوجه مع انكماش في النشاط الاقتصادي وتقييد حركة قطاع الأعمال بشكل أو بآخر، وعندما يتم اتخاذ إجراءات تسهيلية لقطاع الأعمال في مسعى لإطلاق النشاط الاقتصادي والسماح بحرية أوسع في تمويل المستوردات ستترافق هذه الإجراءات بارتفاع في سعر الصرف وبضغوط تضخمية ملموسة، ومن غير الطبيعي أن نتفاجأ بمثل هذه النتائج والآثار رغم

> **المهندس عرنوس: الحكومة تولي عناية فائقة لدعم الإنتاج والعملية الإنتاجية**

موجة الحر ترفع مستوى تأهب مزارعي الخضار إلى الدرجة القصوى..

مطالب بزيادة المخصصات من المازوت وتأهيل المزيد من شبكات الري

■ تشرين- عمار الصبح:

رفعت موجة الحر المستمرة بأيامها الثقيلة مستوى التدابير التي اتخذها المزارعون في محافظة درعا، لتفادي أضرار هذه الموجة وإنقاذ محاصيلهم من الخضار الصيفية، عبر زيادة عدد مرات السقاية اليومية وهو الأمر الذي ضاعف فاتورة المحروقات اللازمة للري وخصوصا بالنسبة للآبار التي ما زالت تعمل على المولدات.

مزارعون تحدثوا لـ«تشرين» عن أضرار مباشرة لحقت بالمحاصيل نتيجة موجة الحر، بسبب الإجهاد الحراري الذي تعرضت له بفعل درجات الحرارة المرتفعة، فيما أشار البعض إلى ارتفاع فاتورة التكاليف، والتي زادت نتيجة الإجراءات التي اتخذوها للوقاية.

وأوضح أحد مزارعي الخضار في منطقة الصنمين أنّ محصول البندورة الذي يعد الأهم، تأثر بارتفاع الحرارة التي تجاوزت معدلاتها بنحو ثماني درجات مئوية، وخصوصاً تلك المزروعة باكراً حيث ظهرت عليها آثار الحر الزائد والإجهاد الحراري من خلال يباس المجموع الخضري، وتأثر الثمار التي لم تصل إلى حجمها الكامل، وهذا ما فرض عليه وعلى غيره من المزارعين- حسب قوله- الاستنفار طوال أيام الحر الطويلة، واتخاذ تدابير احترازية عاجلة تمثلت بزيادة عدد مرات السقاية للتخفيف من آثار الحرارة المرتفعة لوقاية المحصول من الجفاف والتلف، لافتاً إلى تأثر محصولي الباذنجان والفليفلة أيضاً بارتفاع الحرارة وبنسب متفاوتة، فالعطش الشديد حسب قوله هو العدو اللدود لهما.

ويطالب مزارعو الخضار بزيادة مخصصات المازوت الزراعي بما يتناسب مع الزيادة في تكاليف الري خلال موجة الحر، فضلاً عن المطالبات بتأهيل المزيد من شبكات الري الحكومية التي كانت تسهم بشكل مباشر في تعويض الفاقد المائي وتأمين ريات منتظمة للمحاصيل.

وكان مدير الموارد المائية في محافظة درعا المهندس أحمد محسن أوضح في تصريح له أنّ معظم مشاريع الري في المحافظة تأثرت خلال سنوات الأزمة إما بشكل جزئي أو كلي ومنها شبكات ري السدود ومحطات الضخ وأجسام السدود والمنشآت الملحقة بها، مشيراً إلى أنّه بعد مرحلة التعافي بدأت المديرية باسترجاع هذه المشاريع حسب الأولوية وحسب الوارد المائي لكل سد ومحطات الضخ عليها، وذلك لاستثمارها بالشكل الأمثل وإصلاح وإزالة الانسدادات الطارئة التي تحدث خلال موسم الري؛ لإيصال المياه للفلاحين بالوقت المناسب، وتنفيذ دورات الري بوقتها، بالإضافة لما يتم تنفيذه من مشاريع تعزيل وصيانة الأقنية المائية في بعض البلدات.

وأضاف محسن أنّ المديرية بدأت هذا العام باستثمار السدود التي حظيت بوارد مائي جيد، ومن ضمنها سد عدوان الذي يعدّ من السدود المهمة في المحافظة وتبلغ سعته التخزينية ما يقارب ستة ملايين م٣، وهذا السد مُنفذ عليه شبكة ري طوّرت في العام ٢٠٠٦، ولكن بسبب ظروف الأزمة ظلت هذه الشبكة خارج إطار الصيانة، إلى أن تمكنت الكوادر الفنية في المديرية من الوصول إليها، والبدء بعملية صيانة لهذه الشبكة حيث شملت الصيانة إصلاح سكورة وإزالة الانسدادات.

وأشار مدير الموارد المائية إلى عدد من المشاريع الأخرى التي يجري العمل عليها، ومنها التعاقد مع إحدى المنظمات الدولية لإجراء صيانة سكورة مياه سد الشيخ مسكين، وإصلاح مركز الري لهذه الشبكة الذي خرج عن الخدمة أثناء الأزمة، إضافة إلى إجراء إصلاح وصيانة تعزيل شبكة ري سد سحم الجولان بآليات المديرية وحالياً الشبكة مستثمرة بشكل كامل.

"الشؤون الصحية" تحذر من استخدام قوالب الثلج الكبيرة في ماء الشرب

■ تشرين- حسام قرباش:

مع ارتفاع درجات الحرارة صيفا وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، يتجه المواطن إلى استخدام قوالب و مكعبات الثلج مع ماء الشرب، و تبريد المرطبات والعصائر، مع عدم إدراكه فيما إذا كانت آمنة صحيا أو غير ملوثة حتى لا تنعكس عليه سلبا وعلى الصحة العامة أيضا.

في ضوء ذلك يؤكد مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق الدكتور قحطان إبراهيم في تصريحه لـ«تشرين» أنّ أي منشأة يثبت فيها أي تلوث بعد أخذ العينات تُغلق فوراً سواء التي تصنع مكعبات الثلج الصغيرة أو الكبيرة أو البوظة بكل ماركاتها.

و يخالف إبراهيم في رأيه مَن يقول إنّ أكياس مكعبات الثلج أكثر أماناً من المكشوفة، مبرراً ذلك بأنها تصنَّع بالمياه نفسها والأجهزة المولدة لها في المعامل نفسها بالنوعين معاً، و هي تصنف صالحة للاستهلاك طالما تلتزم بمعايير السلامة الصحية، مشيراً إلى أنّ المديرية تعامل الجميع بالمثل فإذا كانت مُجرثمة أو يوجد خلل في المياه المستعملة بالتصنيع، يتم ختم المعمل بالشمع الأحمر إلى حين تركيب جهاز (كلورة) جديد فتصبح المياه نظيفة وسليمة من خلال أخذ العينات وتحليلها.

وأبدى تخوّفه من آبار المياه الذي يخشى أن يكون فيه تسريب صرف صحي، و هو ما عدّه أكثر شيء مخيفاً في الموضوع، مبيّناً أنّ الدوريات تتابع و تراقب صحياً هذه المنشآت، وتأخذ العينات منها وتحللها، وتسلم صاحب العمل إيصالاً بنتيجة العينة، وتكتب ضبطاً في حال المخالفة إن كانت المنشأة غير مرخصة ،أما المرخص لها فتؤخذ العينات وتنتظر النتيجة، وعلى أساسها يجمع أسماء المخالفين بكتاب واحد، و يُحرر له محضر إغلاق من المحافظ، وقد جرى تنظيم عدة ضبوط للبعض من دون ذكر أسماء المنشآت المخالفة بحجة التشهير بها كما يدّعي أصحابها على حدّ قوله.

و مع تخوّف البعض من انتشار الأوبئة، وخاصة الكوليرا كما جرى العام الفائت في الشمال السوري أوضح أنه تم إيقاف العمل بهذه المنشآت حتى صدر الإيعاز بأخذ العينات من المعامل وتحليلها، فإن كانت آمنة و مطابقة للمواصفات يسمح لها بالعودة للعمل، و بشكل عام يحذر الدكتور قحطان المواطن بألّا يستعمل قوالب الثلج الكبيرة والمكشوفة بالشرب، خشية احتمال تلوثها بالنقل والتخزين أو استعمالها بآيادٍ غير نظيفة، و بالوقت نفسه طمأنته للمواطن بأنه إذا تبيّن أنّ العينات غير آمنة وغير سليمة ستُغلق المنشأة المُصّنعة لها حتماً.

٦٠٠ حدّاد في اللاذقية خارج المنطقة الصناعية بسبب الترخيص الإداري.. وهموم الحرفة تتوالى

■ تشرين- آلاء هشام عقدة:

مهنة الحدادة كغيرها من المهن، تعاني الأمرّين للاستمرار رغم الصعوبات التي تواجهها وتهدد باندثارها في محاولات مستمرة من قبل جمعيتها للوقوف بجانب هذه المهنة وأصحابها وإيصال مطالبهم للحفاظ عليها.

أبو أيوب ورث مهنة الحدادة عن والده منذ ٣٠ عاماً، ولا يزال يعمل بها، أكدّ لـ«تشرين» أنّها ممتعة وتحتاج إلى كثير من الصبر، مضيفاً: أصنع خزانات وأبواباً وتجديدَ ولحمَ قطع حديدية بحاجة إلى صيانة، وهي أكثر الأمور المطلوبة حالياً ويبقى اللحام تكلفته قليلة إلى الآن.

وأشار أبو أيوب إلى أنّ أهم مشكلة يواجهونها غلاء الحديد بشكل كبير، ما أثر في عملهم، إذ لم تعد هناك قدرة للناس العاديين على تفصيل باب حديد مثلاً بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجه نتيجة ارتفاع المواد واليد العاملة، بالإضافة للكهرباء التي تؤثر بشكل كبير في الإنتاج.

أما أحمد فهو يمارس مهنة الحدادة منذ خمس سنوات، فقد بيّن أنّ المهنة في الوقت الحالي لا يمكن الاعتماد عليها وحدها، ولابدّ من ممارسة مهنة أخرى لتأمين متطلبات الحياة، حالياً أغلبية الناس تلجأ لتصليح ما لديهم من كل الأمور المتعلقة بالحديد، وهو أمر ممكن ولا يتطلب تكاليف مرتفعة سوى في حالات قليلة، كتغيير قاعدة خزان سواء ماء أو

مازوت، فيتم حساب تكلفة الحديد وأجرة اليد، والتفصيل مكلف جداً حالياً.

من جهته، بيّن محمد محمد رئيس جمعية الحدادة أنّ عدد المنتسبين للجمعية يبلغ ٢١٥٠ حرفياً، في حين يقدر عدد الحرفيين غير المنتسبين للجمعية في المحافظة حوالى ٣٨٠ حرفياً، وعدد المنتسبين غير العاملين ١٣٠.

وأضاف: الحدادة كغيرها من المهن تواجه صعوبات عدةَ منها عدم تأمين الكهرباء والغاز الصناعي و ارتفاع الضريبة والخدمات بالإضافة لصعوبة التراخيص الإدارية في المناطق خارج المنطقة الصناعية، وعدم تأمين المناطق الصناعية المخصصة لهم.

وأكدّ محمد أنّ الجمعية تقدم التسهيلات اللازمة للحدادين من خلال القيام بصلة الوصل بين الحرفيين والمسؤولين في المديريات ذات الصلة ؟كالكهرباء والبلدية والمالية والمصارف؟، للمطالبة بحقوق الحرفيين، والمطالبة بتخفيض الضرائب قدر المستطاع، وإيجاد بديل للتراخيص الإدارية في المناطق العشوائية، وتأمين مادة الغاز الصناعي، وإيجاد قروض للحرفيين من دون الحاجه لكفالات عقارية.

وأشار محمد إلى وجود حوالى ٦٠٠ حرفي خارج المناطق الصناعية لم يحصلوا على الترخيص الإداري، فيما المحافظة تطالبهم بإغلاق محالهم، مطالباً بإيجاد حلٍّ لهم.

دودة ثمار الزيتون تثير مخاوف المزارعين.. والإنتاج المتوقع يفوق ٩ آلاف طن

■ تشرين - طلال الكفيري:

لم يخف مزارعو الزيتون في السويداء، مخاوفهم من دودة ثمار الزيتون التي أصبح ظهورها واضحاً وجلياً في حقولهم، لما لها من انعكاسات سلبية على تدني الإنتاج ونوعيته، ما دفعهم لمطالبة دائرة الوقاية لمكافحتها قبل استفحالها, ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الإنتاج.

و في هذا الصدد أوضح رئيس دائرة الوقاية في مديرية زراعة السويداء- المهندس حاتم البربور لـ؟ تشرين؟ أن دودة ثمار الزيتون ظهرت في عدد من الحقول، وقد تم توزيع مصائد فرمونية على المزارعين لمكافحة هذه الدودة، ولفت البربور إلى أن الإصابات وحسب قراءات المصائد كانت متفاوتة بين منطقة وأخرى، ولعلّ ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى توقف نشاط هذه الحشرة وهذا من حسن حظ الفلاحين.

وفي السياق ذاته أشار مدير زراعة السويداء المهندس أيهم حامد إلى أن استمرار درجات الحرارة بالارتفاع قد يعجل بعملية قطاف الزيتون، وهذا سينعكس سلباً على إنتاج المحافظة من زيت الزيتون، لكون قطاف الزيتون يجب أن يبدأ بشهر كانون الأول، مشيراً إلى أن إنتاج السويداء المتوقع من الزيتون لهذا الموسم قد يفوق تسعة آلاف طن، وهي متدنية مقارنة بإنتاج المحافظة في المواسم السابقة، وهذا مرده إلى تأثر الأشجار في شهري نيسان و آيار بموجتي البرد والصقيع.

يشار إلى أن إجمالي المساحات المزروعة بأشجار الزيتون في المحافظة تبلغ نحو«١٠» آلاف هكتار.

آلاف المتقاعدين يذوقون الأمرّين شهرياً حتى يستلموا رواتبهم من الصرافات في درعا

■ تشرين - وليد الزعبي:

تكاد لا تنتهي معاناة أكثر من ١٠ آلاف متقاعد في محافظة درعا من جراء تعثر استلامهم رواتبهم من صرّافات فرع المصرف التجاري، والمسوغات من قبيل انقطاع شبكة الإنترنت أو عدم تغذية الصرافات بالنقود أو نفاد النقود منها بسرعة منها غير مقبول استمرارها.

خلال لقاءات تشرين مع عدد من المتقاعدين تساءلت أم أحمد: هل هذا الراتب التقاعدي الضئيل يحتاج أن نجلس ساعات عديدة على الرصيف وسط درجات حرارة مرتفعة جداً بانتظار عمل الصرافات وسحبه؟.. لافتةً إلى أنّ ما يحدث ويتكرر كل شهر لا يليق أبداً بكبار السن ممن قضوا معظم سني عمرهم في الخدمة الوظيفية.

فيما أشار أبو نضال إلى أنّه مريض سكري وضغط، وأبو رامي بجواره لم ينتظر دوره حيث داخل بالحديث مبيّناً أنّه مريض قلب، وبدأا يتداوران الكلام عن أنّ راتبهما لا يكفي ثمن أدوية، ووضعهما الصحي لا يساعدهما على تحمل الانتظار لوقت طويل وسط ظروف جوية قاسية عند صرافات المصرف التجاري المتوضعة في العراء، ولا مقاعد في مكان مناسب يمكن الجلوس عليها والانتظار، واستغربا أنّ الصرافات في معظم الأوقات خارج الخدمة بمسوغات واهية، وهو أمر لا يعقل استمراره وخاصةً أنّ الكثيرين يقطنون في الريف ولا يمكنهم القدوم لمدينة درعا أكثر من مرة حتى يتمكنوا من قبض راتبهم في ظل صعوبة التنقل وأجوره الباهظة آملين إيجاد الحل المناسب بأسرع ما يمكن.

رئيس اتحاد عمال درعا غالب الجوابرة ذكر أنّ مشكلة الصرافات هذه قائمة منذ فترة ليست بقليلة، ولا تزال عالقة بالرغم من كثرة المطالبات بمعالجتها، ولفت إلى أنّه لا يعقل لمن أفنى عمره في العمل الوظيفي أن يذوق الأمرّين حتى يقبض راتبه التقاعدي، وأمل من الجهات ذات العلاقة العمل الجاد لإيجاد الحلول الناجعة التي تفضي إلى حلّ المشكلة، مؤكداً أهمية عودة فرع المصرف التجاري إلى مقره الرئيس وسط حي المحطة في مدينة درعا، لكونه يوفر المكان المناسب لظروف العمل، ويمكّن من تشغيل عدة صرافات ضمنه بالشكل الذي يلبي الاحتياج إلى حدٍّ ما.

ومن جهته تطرّق رئيس نقابة عمال التجارة والمصارف والتأمين حسن الشبلاق، إلى أنّ أسباب المشكلة تكمن في سوء شبكة اتصالات الإنترنت الخاصة بالصرافات حيث تنقطع بشكل متكرر، وكذلك قلة العاملين بفرع المصرف التجاري في درعا إلى حدٍّ لا يمكن من تغطية ضغط العمل سواء داخل المصرف أو لجهة تغذية الصرافات الموزعة في عدة أماكن ضمن مدينة درعا بالنقود، ناهيك بنقص المعدات في الفرع من عدادات نقود وطابعات وغيرها، إلى جانب ضيق مقرّه المؤقت المتواجد ضمن فرع المصرف المركزي.

ولفت إلى أنّه من الضرورة وبالسرعة القصوى تدعيم الكادر الوظيفي في الفرع وتزويده بالمعدات اللازمة، وتحسين واقع شبكة الإنترنت، والمهم أيضاً الإسراع بعودة العاملين إلى مقر الفرع الرئيس بعد تأثيثه وتزويده بالتجهيزات المطلوبة، وخاصة أنّ أعمال تأهيل بنائه انتهت، حيث إنّ ذلك كفيل بأن يسهم بشكل كبير في حل مشكلة استلام المتقاعدين رواتبهم من خلال الصرافات التي يمكن تركيبها في مقر الفرع، حيث تصبح عملية تغذيتها بالنقود مستمرة، فيما يمكن متابعة واقع شبكة اتصالاتها آنياً وتلافي أي خلل فيها بالتعاون مع فرع اتصالات درعا.

شركات الغزل والنسيج تترنح تحت ضغط الحاجة ونقص الإمكانات!

■ تشرين-مركزان الخليل:

عصر ذهبي عاشته شركات المؤسسة العامة للصناعات النسيجية قبل سنوات الأزمة الحالية والتي بدأت تفرض حالتها السلبية على هذا القطاع منذ عام ٢٠١٢ حيث بدأ الإرهاب باقتلاع جذور النجاح وتدمير الشركات وخطوط الإنتاج التي طالما تغنت بإنتاجية عالية، وجودة إنتاج فرضت وجودها ليس في الأسواق المحلية فحسب، بل في الأسواق العالمية أيضاً, وهذا النجاح لم يرق لأهل الإرهاب وداعميه الذين دفعوا بآلاف المسلحين والإرهابيين لتخريب الاقتصاد السوري وفي مقدمته الصناعة الوطنية، فقد استهدف الإرهاب أكثر من ٣٨ شركة صناعية عامة خرجت من الخدمة الفعلية أهمها شركات المؤسسة النسيجية.

الاستثمار بمسارين

ولكن ضمن الظروف الحالية ثمة مسألة ينبغي العمل على الاستفادة منها , وتحقيق عوائد مادية واقتصادية واستثمار الممكن من الواقع الفعلي لشركات المؤسسة النسيجية وفق مسارين: الأول شركات الغزل والثاني النسيج، وهذان مكملان لبعض، والنتيجة واحدة ولتحقيق هذه النتيجة لابدّ من البحث عن حلول تخرج المؤسسة وشركاتها من مأزق الحرب والمفاعيل السلبية التي فرضتها العقوبات الاقتصادية والحصار على مكونات الصناعة الوطنية ككل وليس على قطاع النسيج في القطاعين العام والخاص وفق رأي المدير العام للمؤسسة النسيجية حارث مخلوف مؤكداً أن المؤسسة تسعى وفق خطط مدروسة مبنية على الإمكانات المتوافرة الفعلية والدخول في حلول منها على سبيل المثال: تفعيل مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص وتوسيع دائرة الاستثمار بما ينسجم مع القوانين التي وضعتها الحكومة ورسمت بنودها وزارة الصناعة والجهات التابعة ووضعت الأرضية المناسبة لتفعيل هذه التشاركية التي تخدم جميع الأطراف وفق قوانين وتشريعات نظمت العلاقة وتنظمها من بابها حتى محرابها, وخاصة أن لدى الوزارة مجموعة من الشركات التي دمرها الإرهاب خلال سنوات الحرب الكونية على بلدنا, إلى جانب المتوقف منها، لكن هذا الاتجاه يسير ببطء شديد، نتيجة ضعف الإقبال من قبل رأس المال الخاص للدخول في هذا الاتجاه بحجج وأسباب مختلفة بعضها منطقي والبعض الآخر لحسابات الربح السريع الذي يسعى دائماً الخاص- للحصول عليه بغض النظر عن إستراتيجية أي مشروع البعيدة والقريبة في العائد الاقتصادي..

اجراءات أخرى

وبالتالي هذا الأمر فرض على المؤسسة والشركات التابعة، البحث عن إجراءات أخرى، تكفل عملية التشغيل للشركات واستثمار الإمكانات المتوافرة في ظل صعوبات هي أكبر من إمكانات المؤسسة، لكن ذلك لا يمنع من البحث عن البدائل، لتوفير مقومات المعالجة والتشغيل، ولاسيما الشركات العاملة والتي لم تتعرض للتخريب والتدمير من قبل العصابات الإرهابية المسلحة..

وهذا الأمر تحدث عنه المدير المالي للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية نزار عبود موضحاً لـ«تشرين»: الرؤية التي حددتها المؤسسة للنهوض بواقع شركات الغزل والنسيج، واستثمار المتوافر من كميات الأقطان، وهي المادة الرئيسة المشغلة لخطوط الإنتاج، إلّا أن الأخيرة شهدت تراجعاً كبيراً في الإنتاج إلى جانب صعوبة نقل الكميات من أماكن إنتاجه، وتجمعيها إلى شركات إنتاج الغزول، وتراجع كميات الأقطان المسلمة إلى مراكز ومحالج المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان نتيجة الأعمال الإرهابية، وانخفاض إنتاجيتها إلى ما دون خمسة آلاف طن بدلاً من عشرات الآلاف، حيث تقدر الحاجة الفعلية للشركات بأكثر من ١٣٠ ألف طن، رغم ذلك فإنّ الشركات تحاول تأمين الغزول وفق الإمكانات المتاحة وبطرق مختلفة..

سرقة القطن

لكن الصعوبة الأكبر في رأي عبود هي خروج مناطق واسعة من المساحات الزراعية التي تؤمن المادة الأولية «القطن؟ بسبب الإرهاب وسيطرة الاحتلالين الأمريكي والتركي وأدواتهما من العصابات الإرهابية المسلحة، الأمر الذي أدى إلى فقدان المكون الأساس في إنتاجية شركات الغزول وحتى شركات النسيج التي تستعين بخيوط الغزل في منتجاتها الرئيسة، لكن من دون أن ننسى ما حدث لشركات الغزل والنسيج من تدمير وتخريب وخروج من دائرة الإنتاج ولاسيما في محافظات الحسكة ودير الزور وحلب وإدلب وغيرها..

وبالتالي فالذي لم يتأثر في رأي «عبود؟ من عمليات الإرهاب والتخريب فقد تأثر بفعل نقص المادة الأولية وصعوبة استيرادها من الخارج نتيجة الحصار والعقوبات الاقتصادية، إضافة إلى مشكلات أخرى تركت آثاراً سلبية على الواقع الإنتاجي والاقتصادي للشركات ولنفس السبب أهمها صعوبة تأمين القطع التبديلية من مصادرها الأساسية، عدم استقرار أسعار الصرف وعدم ثباتها عند سقف محدد ما يعوق تأمين المواد، إلى جانب نقص السيولة المالية ورأس المال، وصعوبات أخرى هي نتيجة مكملة لما يحدث تتعلق بتسرب العمالة المنتجة وهروب الخبرات سواء باتجاه القطاع الخاص، أو إلى خارج القطر بسبب تدني الأجور وظروف المعيشة الضاغطة.

الإنتاجية بحدودها الدنيا

كل هذه الأسباب جعلت المؤسسة النسيجية والشركات التابعة في واقع صعب تراجعت فيه إنتاجيتها إلى الحدود الدنيا، أي سقف الخمسة آلاف طن بدلاً من ١٥٠ ألف طن قبل سنوات الحرب على سورية وما رافقها من أزمات اقتصادية ..

وفي رأي عبود المؤسسة لم تقف مكتوفة الأيدي بل اتخذت جملة من الإجراءات ووضعت خططاً للنهوض من جديد بالتعاون مع الجهات الوصائية تشمل رؤيتها لإنقاذ ما تبقى من إمكانات متوافرة في الشركات المنتجة فعلياً, ورؤى خاصة بالشركات المتوقفة، فكانت بعض الخيارات تتجه نحو التشاركية مع القطاع الخاص وطرح الشركات للاستثمار، والخيار الآخر التشغيل لصالح الغير لتأمين ديمومة العمل وتحقيق العائد الاقتصادي من خلال تخفيض التكاليف والوصول إلى ربحية معقولة يتم من خلالها تأمين السيولة المالية لتمكين الشركات من تنفيذ خططها الجارية والاستثمارية، وبالتالي تنفيذ ذلك أدى الى تحقيق معادلة جيدة تؤكد صوابية الخيار حيث حققت المؤسسة خلال النصف الأول من العام الحالي إنتاجية تجاوزت قيمتها سقف ١٢٥ مليار ليرة، ومبيعات أيضاً تجاوزت عتبة ١٠٠ مليار ليرة, وبقية الإنتاج المذكور هو مخزون موقوف لصالح بعض الجهات العامة، علماً أن الأرباح الفعلية أيضاً قدرت قيمتها الإجمالية بنحو ١٥ مليار ليرة ..

خيارات مكملة

وهذه الرؤية حملت أفكاراً أخرى شكلت خيارات في مضمونها، وبدأت الشركات في تنفيذها لتأمين رأس المال المطلوب منها استثمار العقارات التي تملكها الشركات، وفق صيغ تتفق مع القوانين الناظمة، سواء تشاركياً أم استثماراً، يضمن حقوق الجميع وتحقيق الريع الاقتصادي المطلوب للشركة، بحيث تستطيع كل شركة الاعتماد على تمويلها الذاتي في تنفيذ خططها، الأمر الذي يقودنا إلى خيار الاتجاه إلى تطوير وتحديث خطوط الإنتاج القائمة، وإجراء عمليات الاستبدال والتجديد بصورة مستمرة، بما يتفق مع التقنيات الحديثة لكل صناعة سواء في النسيج أو في الغزل وغيرها.

استفادة متبادلة

وما يؤكد ذلك حديث المدير العام للشركة التجارية الصناعية المتحدة ؟ الخماسية؟ المهندس مصطفى هلال لصحيفة ؟تشرين؟ حول واقع العمل في الشركة، مع مشاطرة كبيرة في الرأي لعبود حول العديد من النقاط، ولاسيما باتجاه تراجع الإنتاجية وصعوبة تأمين المادة الأولية ومستلزمات الإنتاج نتيجة الإرهاب وعصاباته المسلحة، والحصار وعقوباته الظالمة، وخاصة أن الشركة عانت ما عانت من الإرهاب وتخريب العصابات الإرهابية، لكونها على تخوم ريف دمشق، مؤكداً اتخاذ الشركة بالتعاون مع الجهات الوصائية إجراءات نوعية سمحت لها بالخروج من نفق الإرهاب، والوصول إلى إنتاجية مقبولة من خلال إجراء عمليات الاستبدال والتجديد النوعية لبعض خطوط الإنتاج، ولاسيما ما يتعلق بالأقمشة والقطن الطبي، وتدعيم هذا الاتجاه بالاستفادة من آلات بعض الشركات التي تعرضت للتخريب، ولاسيما شركة المغازل وإجراء الصيانات المطلوبة، ووضعها في الخدمة الفعلية، إضافة إلى تشغيل خط البياض القديم، وتشغيل خط الضواغط الخاصة بالأقسام الإنتاجية، وتشغيل آلات أخرى مكملة لعمليات الإنتاج ولاسيما آلة التنشية والتسدية، وآلة رام المصبغة وغيرها كثير، من أجل استكمال عمليات التطوير والتحديث للخطوط الإنتاجية القائمة في ظل ظروف صعبة، مطلوب فيها استثمار الممكن والمتوافر وبالخبرات الوطنية، وكفاءات الشركة التي نفذت كل ذلك، مع العلم أن معظم تمويل الخطط ذاتياً سواء من عمليات الإنتاج والمتاجرة أم من خلال الاتجاه للتشغيل لصالح الغير، الذي وفّر إلى حدٍّ ما السيولة المالية للشركة، وذلك من دون أن ننسى الصعوبات التي تعوق الاستثمار الأمثل للطاقات، في مقدمتها: نقص حوامل الطاقة والمحروقات، والحصول على المادة الأولية ونقص العمالة المنتجة وتسربها خلال سنوات الأزمة.

واقع مشترك

إذاً واقع شركات المؤسسة النسيجية واحد، والحديث عن مشكلة ما هي ذاتها في بقية الشركات، لكن ما يميز نشاط الإدارات هو التكيف مع الواقع، وكيفية استثمار الممكن من إمكانات كل شركة، سواء الإنتاجي منها أو لجهة استثمار العقارات, وحتى استثمار الجهد العمالي بإنتاجية متنوعة تعيد بالفائدة للجميع..

من هنا كان الحفاظ على هوية الشركة وإنتاجيتها، وفرض واقع التأقلم مع الظروف والتكيف مع الإمكانات عنوان المرحلة لحالية وما بقاء الشركات في ميدان الإنتاج إلّا تأكيد لصوابية تنفيذ الرؤى والإستراتيجيات التي تتوافق مع الإمكانات المتاحة، والأمل لدى الجميع بتحسن الأحوال وانفراجات قريبة يلمسها الجميع..

خطوط إنتاج تتعامل مع نقص المادة الأولية وانخفاض الإنتاجية لأقل من خمسة آلاف طن

«١١,٧٤٠» ميغا واط من الطاقات المتجدد تغذ شبكة كهرباء حمص .. و ١٥٠ جهة متخصّصة أهلّها المركز الوطني لبحوث الطاقة

■ تشرين- ميمونة العلي:

رغم ازدياد عدد الميغاوات النظيفة ريحية وشمسية التي يتم وصلها على الشبكة العامة للكهرباء في حمص، إلا أن برنامج التقنين لا يزال ٥/١ساعة، وآخرها كان وصل ٣ ميغا من قِبل الشركة الحديثة للصناعات الزجاجية المساهمة المغفلة بحسياء في حمص .

إلا أن تزايد عدد الراغبين في الحصول على قرض من صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة للاكتفاء الذاتي، يدل على قناعة عامة أن الطاقات النظيفة هي الحل الوحيد الممكن حاليا ولاسيما أن صندوق دعم الطاقة المتجددة يدعم القروض بفائدة صفرية ؟

تقديم الدعم للمشاريع الزراعية

يوضح مدير صندوق دعم الطاقات المتجددة المهندس زهير مخلوف أنّ القانون ٢٣ الخاص بإحداث صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة، نظّم عملية الإقراض، كما تضمّن قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٨ تحديد شروط الإقراض لجهة السقف الزمني والمالي، والاستطاعة لمختلف القطاعات، مشيراً إلى أنّ مدة قرض القطاع المنزلي بسقف ١٥ سنة، واستطاعة بين (٥٠٠-٣٥٠٠ واط) وأنّ الصندوق يدعم كل مشاريع القطاع الزراعي التي تستدعي استهلاك حوامل الطاقة (ضخ مياه سقاية،مداجن،مباقر، برادات) بسقف زمني عشر سنوات، وسقف استطاعة ٢٠كيلوواط، كما يدعم الصندوق مشاريع القطاع الاقتصادي المتضمن كل الأنشطة التجارية والصناعية والسياحية والخدمية المستهلكة لحوامل الطاقة بسقف استطاعة ٢٠كيلو واط وسقف إقراض ٥ سنوات، والفائدة للاستطاعات تحت ٢٠ كيلوواط، مدعومة مئة بالمئة فائدة صفرية.

وبيّن مخلوف في حديث لـ«تشرين»، أنّ المصارف السورية العامة والخاصة يمكنها الإقراض وفق آلية إقراض حددها اتفاق إطاري موقّع بين إدارة الصندوق ممثلة بوزير الكهرباء وكل المصارف العامة والخاصة في سورية بإشراف مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف ومجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي، ويمكن لصندوق دعم الطاقة المتجددة أن يقدم الدعم على هيئة قروض من أمواله وفق آلية الإقراض المصرفية أو أن يدعم أسعار الفائدة من أموال المصارف السورية مئة بالمئة للاستطاعات المذكورة السابقة، وعرّف القانون ٢٣ في المادة الأولى أنّ المستفيد من دعم الصندوق هو مستهلك لحوامل الطاقة سواء أكان شخصاً عادياً أو اعتبارياً رغب بالاستفادة من دعم الصندوق.

صعوبات الأداء

ويلفت مخلوف إلى أنّ صعوبات الأداء تتلخص بتغير سعر الصرف، وأنّ ضمان جودة الألواح وجودة التركيب يتم وفق آلية الصندوق بالتنفيذ عبر ١٥٠جهة متخصّصة بالطاقات الشمسية أهلّها المركز الوطني لبحوث الطاقة وفق معايير وضعها المركز خاصة باللواقط والانفرتر والبطاريات، وحتى القواعد الحديدية وإلزام الجهات المتعاقدة مع الصندوق بالالتزام بها من حيث جودة اللواقط ومصدرها الموثوق ببيان جمركي واضح، وتملك باركوداً يوضح خروجها من المصنع بطريقة صحيحة، وتمّ اختبارها بطريقة صحيحة ويتم تركيبها بإشراف مهندس من بحوث الطاقة ومهندس من الصندوق بوجود المستفيد وتصديق مدير الصندوق عليها قبل صرف أي مبلغ، وبالتالي عند تنفيذ أي منظومة يقوم الصندوق باختبارها وتصوير الموقع وأخذ شهادة جمركية وشهادة الجودة، ويؤكد على الجهة المنفذة منح ضمانة صيانة مجانية للألواح متفق عليها ١٥سنة كحدٍ أدنى، وأن تلتزم بصيانة المنظومة طوال فترة القرض.

ونصح زهير مخلوف كل من يريد التركيب من مصدر مجهول الهوية الجمركية، أن يتأكد من باركود الانفرتر والبطاريات والألواح عن طريق موقع الشركة المصنّعة للألواح .

٣٠٠ يوم شمس

بدوره عزا المهندس بشير السعيد مدير التخطيط والإحصاء في شركة كهرباء حمص، الإقبال الكبير من قِبل الراغبين بالاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة، إلى توفر عدة عوامل أولها توفر طبيعة نموذجية لمصادر الطاقة المتجددة في وطننا سورية عامة، وفي محافظة حمص خاصة، حيث الشمس متوافرة طوال أيام العام حوالي /٣٠٠/ يوم شمس، والرياح تتوافر بسرعة مجدية غرب مدينة حمص في منطقة شين وما حولها، والمنطقة الوسطى من قطينة حتى تدمر، والمنطقة المحيطة بالطريق الدولية حمص ▫ دمشق، وساهمت القوانين والتشريعات المشجعة والداعمة لإنتاج الكهرباء عبر الطاقات التقليدية والمتجددة، التي صدرت في إطار التوجه الحكومي للاستفادة من مشاريع الطاقات المتجددة في تأمين الكهرباء، والعمل على زيادة إسهامها في ميزان الطاقة حيث صدر القانون /٤١/ لعام ٢٠٢٢، الذي فتح المجال واسعاً للاستثمار في هذا المجال بإمكانية بيع فائض الإنتاج أو كامل الإنتاج إلى الشركة أو المؤسسة أو البيع إلى مشتركين رئيسين أو مشتركين على التوتر المتوسط، مع إمكانية التغذية الذاتية لمنشأته، وخيارات أخرى كثيرة، وهذه المشاريع مهمة جداً واستثنائية؛ لأنها مشاريع طاقة مستدامة من مصادر طبيعية متوافرة ومتجددة لا تنضب ولاتلوث البيئة، واقتصادية في الاستخدام، وهي المفتاح للتغلب على فقر الطاقة، وتوفير خدمات الطاقة اللازمة التي هي محرك التنمية المستدامة من دون الإضرار بصحة الإنسان أو النظم البيئية، وتدعم المنظومة الكهربائية بكميات الطاقة المولدة لسد حاجة الأحمال، والطلب على الطاقة ضمن خطة محددة.

> **جودة اللواقط ببيان جمركي واضح و باركود وكفالة وصيانة مجانية طوال القرض الصفري الفائدة**

المحطات المستثمرة

و بلغ عدد المحطات المستثمرة بحسب السعيد في الطاقات المتجددة داخل المدينة الصناعية في حسياء سبع محطات تضخ ٥٧٤٠كيلو واط (٥,٧٤٠)ميغا واط، وبلغ عدد المحطات قيد التنفيذ في المدينة الصناعية في حسياء أربع محطات باستطاعة ١٢,٨٢ميغا واط، وبلغ عدد المحطات قيد الترخيص في حسياء ثلاثاً باستطاعة ٣٠ ميغاواط ، وبلغ عدد المحطات المستثمرة خارج المدينة الصناعية في حسياء اثنتين الأولى ريحية في قرية الذهبية باستطاعة إجمالية ٥ميغا واط، والأخرى شمسية في أوتان باستطاعة ١ميغا واط، وأضاف السعيد أنّه تبلغ الاستطاعة الإجمالية المركّبة والمربوطة والمستثمرة لمحطات توليد الطاقات المتجددة شمسي وريحي في محافظة حمص بشكل عام لغاية ٢٠٢٣/٥/٢٠ (١١,٧٤٠)ميغا واط موزعة على ٥٠٠٠كيلوواط ريحي و٦٧٤٠كيلو واط شمسي.

وبيّن السعيد أنّ بإمكان الراغبين بالاستثمار التقدم بطلب إلى ديوان شركة الكهرباء، حيث تتم استكمال إجراءات الترخيص وفق القانون، والدليل الإجرائي والشروط والضابط الذي يتضمن النماذج المعتمدة تحت الـ ١٠ميغا وفوق، هذه الاستطاعة ينبغي للراغبين مراجعة مديرية الاستثمار في وزارة الكهرباء .

التمهيد لإطلاق البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع الولادي..

■ تشرين- دينا عبد:

يتم العمل قريباً لإطلاق البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع الولادي، الذي يسعى إلى إجراء مسح سمعي لحديثي الولادة خلال الشهر الأول، والتشخيص بعمر ٣ أشهر، ليتم التدخل قبل بلوغ المولود الشهر السادس من عمره.

د. رزان طرابيشي مديرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة، بيّنت أنّ إطلاق البرنامج سيتم عبر حملات التوعية حول نقص السمع ومؤشراته، وأهمية المسح السمعي والكشف المبكر عن نقص السمع، وعوامل الخطورة التي تسبب نقص السمع، وإمكانية الوقاية منها أو إجراء التدخل المناسب، إضافة إلى طرق التدبير والمتابعة الدورية لمريض نقص السمع.

ويسعى البرنامج إلى توفير قاعدة بيانات مشتركة لمرضى نقص السمع في سورية، تسهم في تحسين وترشيد الخدمات الصحية المقدمة في مجال الكشف والتأهيل، وتكون قاعدة توجيهية للخطوات المقبلة لتطوير البرنامج واستمراريته.

وحسب د. طرابيشي فإنّ إطلاق البرنامج له أهمية كبيرة لكونه يعنى بالأطفال حديثي الولادة؛ وللأسف نقص السمع الخلقي هو مرض صامت خفي بنسبة ١-٤ من كل ١٠٠٠ ولادة حية، وهذه النسبة لا تعدّ قليلة أبداً، واختبار المسح السمعي يتم عن طريق إجراء اختبار بجهاز الضغط الصوتي في المراكز الحكومية.

وأضافت: لدينا ٣٩ مركز مسح من بينها مراكز تشخيص واستقصاء وتدريب وتأهيل، ومن ضمن الـ٣٩ مركزاً توجد خمسة مراكز مشتركة مع التشخيص، و١٣ مركزاً استقصائياً ٧ منها مشتركة مع المسح وعددها الكلي ٤٦ مركزاً موزعة على كل أراضي الجمهورية العربية السورية، وذكرت د. طرابيشي أنّ الاختبار مجاني وآمن وسهل وليس فيه أي عامل خطورة.

مسؤولة برنامج رعاية الوليد ومن ضمنها برنامج الكشف المبكر عن نقص السمع في وزارة الصحة د. منال الحمد بيّنت في تصريح لـ«تشرين» أن إطلاق البرنامج يهدف إلى أن تكون لدى الناس فكرة واضحة وضرورية عن نشر الوعي والكشف المبكر عن نقص السمع من خلال نشر المعلومات وفحص الطفل، ويتم هذا إضافة لوسائل الإعلام من خلال الكادر الصحي الموزع في المراكز الصحية في المحافظات.

رئيس الشعبة الأذنية في مشفى المواساة عضو اللجنة الوطنية للكشف والتدخل المبكر عن نقص السمع د. حسام حديد بيّن أنهم منذ فترة يعملون على إعداد هذا البرنامج، ووضع البروتوكولات وتهيئة الكوادر التي ستكون لها علاقة بهذا الإجراء، لكن جزءاً من البروتوكول سيكون موجهاً للإعلاميين للاطلاع على تفاصيل هذا العمل، ووضعهم ضمن المعلومات العلمية والعملية الدقيقة التي يمكن أن يتعرضوا لها كأسئلة، والتي نتمنى أن يطرحوها للجميع، لأنّ النافذة الأساسية التي ستكون لإطلاق البرنامج هي من خلال شاشات الإعلام، وبالتالي الهدف الرئيس تسليط الضوء على البرنامج، ووضع المعلومات والتساؤلات المطلوبة من الإعلاميين بمسارها الصحيح.

وذكر د. حديد أن هناك حالات نجاح كبيرة لزرع الحلزون ليس للأطفال فقط، إنما للكبار الموجودين في الجامعات والعمل ويمارسون حياتهم بشكل طبيعي .. فهدفنا من الكشف والتدخل المبكر هو الوصول إلى شخص طبيعي أو قريب من الطبيعي لتجاوز الإعاقة والانخراط في سوق العمل، ولم تبقَ لديه مشكلة.

بدوره نائب عميد كلية العلوم الصحية وعضو اللجنة الوطنية للكشف المبكر عن نقص السمع د. سامر محسن بيّن أنّ البرنامج موجه للمواليد الجدد على كل أراضي الجمهورية العربية السورية، لتقديم خدمة المسح السمعي لهم قبل عمر الشهر، وللأطفال المرشحين أن تكون لديهم إصابة بنقص السمع لإجراء التشخيص السمعي والتدخل المبكر قبل عمر ستة أشهر، الأمر الذي يضمن التطور اللغوي والطبيعي مثله مثل سائر أقرانه، وبيّن خلال حديثه أنّ هذه الخدمة ستكون مؤمّنة من خلال مراكز منتشرة في كل المحافظات السورية والتابعة لوزارة الصحة والجهات المتحالفة معها من جهات حكومية وإنسانية داعمة، علماً أنّ الخدمة مجانية لكل الأطفال.

يذكر أنّ الفريق، الذي يعمل على تنفيذ البرنامج الوطني للكشف والتدخل المبكر لنقص السمع عند حديثي الولادة، مكون من أعضاء من وزارات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والدفاع والداخلية والمنظمة السورية للأشخاص ذوي الإعاقة ?آمال?، ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

زوج في المنزل وزميل في العمل..
إيجابيات وسلبيات لعمل الزوجين في المكان نفسه

■ تشرين- دينا عبد:

نصادف في بيئة العمل أزواجاً يعملون مع زوجاتهم في المكان نفسه ، ولطالما كان السؤال المراد طرحه: هل يؤيدون أم يعارضون العمل مع أزواجهم أو زوجاتهم في البيئة نفسها ؟ وهل الظروف هي التي تجبرهم على فكرة قبول العمل مع الشريك في المكان نفسه ؟

تقول ريما التي تعمل مع زوجها في المكان نفسه: يبدو الأمر ممتعاً للوهلة الأولى وقد يفرح كل اثنين أو ربما يكونان محسودين على فرصة التواجد معاً أطول وقت ممكن، وربما يتمنى أي اثنين لو كانا مكانهما؛ حيث إنّ العمل مع الأزواج في المكان نفسه يسوده جو من الألفة والاحترام، لكن هل ما نراه من تفاهم وانسجام يعكس الواقع حقاً؟

وتشير ريما إلى أنّها واحدة من النساء اللواتي يرفضن بشدة أن يعملن مع أزواجهنّ في المكان نفسه ، لعدة أسباب أهمها أنّ الأمر سيكون مملاً، أي روتين في المنزل والعمل، إضافة إلى أني لو كنت في المكان نفسه سأفتح على نفسي باب الثرثرة والتدخل في خصوصياتي، خاصّة أنني أخشى أن تنتقل الخلافات المنزلية إلى العمل.

أما عامر الذي يدرّس مع زوجته في الثانوية نفسها فيقول: لا يعرف الكثيرون طبيعة علاقتنا لأنها رسمية جداً، أناديها آنسة حنان وتناديني أستاذ عامر، وقلّما يحصل بيننا احتكاك في قاعة الأساتذة، ويشير إلى أنّه ليس من المعيب أن تعمل معي زوجتي في المكان نفسه ، ولكن كما تعلمون نحن في مجتمع لا يحترم الخصوصيات، ولا حتى العلاقات الاجتماعية لذلك سوف أستقيل بمجرد أن أجد البديل مكاني لأنني لا أريد أن تتأثر علاقتي بزوجتي أو بأبنائي، فنحن متفاهمان على أساس أنّ أمور العمل في المدرسة وأمور الأبناء والأسرة في المنزل، وبمجرد خروجنا من باب المدرسة نضع كل أمورها جانباً من دون الحديث عنها اليوم التالي.

اختصاصية الصحة النفسية د. غنى نجاتي ترى من وجهة نظرها أن وجود الشريكين في بيئة العمل نفسها لها أوجه إيجابية وسلبية مثلها مثل الأمور النسبية في الحياة؛ فلا يوجد شيء إيجابي بالمطلق ولا سلبي بالمطلق؛ فأغلب حالات الارتباط التي نراها اليوم تكون نتيجة تعارف في بيئة العمل؛ فمن التأثيرات الإيجابية تصبح لديهم ذكريات مشتركة وتقدير لتعب بعضهم بعضاً وأصدقاء مشتركون وتوافر المواصلات في حال كانت لديهم وسيلة نقل فلا يضطر الزوج في الذهاب لأكثر من منطقة.

أما التأثيرات السلبية قد يصبح لدى الشخص حالة ملل نتيجة وجودهما في المنزل والعمل؛ وهذا ما لا تعدّه نجاتي تأثيراً سلبياً، لأن التعود بطبيعة الحال حالة إيجابية.

بدورها الباحثة الاجتماعية أسمهان زهيرة تعدّ أن تواجد الأزواج في بيئة العمل نفسها نقطة حساسة للكثيرين، والبعض يعدّها إيجابياً من خلال تفهمهم لمتطلبات الوظيفة؛ حيث يمكن أن يساعد أحدهما الآخر في الصعود إلى السلم الوظيفي، الأمر الذي يسهم في الإحساس بالآخر عندما يتأخر عن العمل مثلاً أو عندما يترافق عمله بظروف صعبة؛ وكذلك بالتقليل من الإحساس بالذنب عندما تزداد متطلبات العمل؛ ولكن يعدّه الآخرون زيادة في الروتين، ومزيداً من الملل وعدم وجود فرصة للجلوس مع بعضهم؛ إضافة إلى الاستياء والمنافسة غير الصحية في العلاقة بينهما في حال ارتقاء أحدهما من دون الآخر أو عندما تتوافر فرصة تعوق المسيرة المهنية للآخر؛ وقد يترافق لدى البعض إحساس بالاعتماد على الآخر بشكل مفرط.

وعن المشاعر السلبية بيّنت زهيرة أنّها حاضرة في العلاقات الزوجية، وخاصة في حال عدم تساوي الراتب؛ وعندما يتعلق الأمر بالمقارنة بالنجاحات المالية فيكون الشجار المتكرر سيد الموقف ، التنافس المفرط- إيذاء المشاعر باستمرار- الغضب- التوتر- الغيرة المهنية ما يؤدي إلى المشاجرة المتكررة، والتنافس على حساب الأسرة، كما قد تنتقل الخلافات العائلية إلى العمل وتصبح الخصوصية متاحة لجميع المعارف؛ ولكن البعض يرى الأمر عادياً في حال الفصل بين العلاقات الزوجية والعمل ويعدّون الأمر ممتعاً ومسلياً ودافعاً للشعور بالأمان والاطمئنان.

ومن وجهة نظر زهيرة فمن الضروري الابتعاد قدر المستطاع عن تواجد الشريكين في بيئة العمل نفسها ؛ لأن تواجدهما في المنزل والعمل يخلق جواً يسوده الضجر والملل، وقد تكون نتيجته الانفصال، أما إذا اضطرا للعمل معاً فلابدّ من وجود حدود؛ زوج في المنزل؛ وزميل في العمل؛ حيث إنّ معاناة الزملاء الأزواج أكثر من سعادتهم وتواجدهم، كذلك فالقرب المفرط له تبعات تؤثر في الجوانب النفسية للطرفين، وبالتالي تتضرر العلاقة الزوجية والمهنية؛ لذا لابدّ من التفكير بكسر روتين الحياة كأن يجتمعان معاً بعيداً عن هموم العمل ومشاكله.

في مناخات الأبيض والأسود.. «ماريّا يوسف» والغرافيك الأكثر اختزالاً للعاطفة

■ تشرين- علي الرّاعي:

البعض، يعدّها تمهيداً، أو عتبة للدخول في تلوين التجربة، بمعنى، ثمة الكثير من الفنانين التشكيليين تكون إرهاصات التجربة الفنية لديهم تبدأ بالأسود والأبيض، أو ما اصطلح على تسميته في المشهد التشكيلي بـ(الغرافيك)، والبعض الآخر، يعدّها مرحلة ما، ربما تكون بعيدة عن البدايات مثالها تجربة الفنان علي مقوص، بينما بعضٌ ثالث لا يملُّ من أن يعود إليها عند كل اشتياق للتقنين وغوايات اللونين الأسود والأبيض، وهذا ما نلمسه عند الفنان عمّار الشوّا علي سبيل المثال في ارتداداته الغرافيكية، لكنْ ثمة بعضٌ رابع يقتصر كل شغله على جماليات الأبيض والأسود، وأظن المثال الأهم في هذا المشهد الملون، هو الفنان يوسف عبد لكي الذي أوقف كامل تجربته الفنية على معطيات هذين اللونين، بل واقتصرها على شواغل إبداعية بعينها، قدمها من خلال هذين اللونين من دون سواهما.

الفنانة التشكيلية ماريّا يوسف، ليست بعيدة كثيراً عن غوايات عبدلكي ولاسيما لاقتصار تجربتها على غوايات اللونين الأبيض والأسود، وإن نوعت إلى بقعٍ لونية في تكثيفٍ شديد لألوان أخرى، ولاسيما (بقعها الحمراء) التي اشتغلت عليها لتزيد من إظهار جماليات الأبيض والأسود، وهي ليست بعيدة عن عبد لكي لجهة البيئة، فالاثنان من شمال شرق سورية، وتحديداً الحسكة، غير أنهما سيتفارقان بالشواغل، والتي اتجهت من خلالها ماريّا يوسف صوب حالات نسوية تنوس بين حالات رومانسية عاطفية، وتصعد بها لتكون أقرب لحالات «جندرية»، فيما يخص القضية النسوية في هذا العالم منذ قديمه إلى اليوم.

في أعمال الغرافيك لماريّا يوسف، تبدو مشغوفةً ليس بالاقتصاد اللوني، والذي تقصره على الأبيض والأسود، بل والاقتصاد بتكوينات اللوحة بشكلٍ عام. إذ تمنح اللوحة لديها الكثير من المدى، والذي يظهر في التكوين من خلال تكثيف حالة نسوية ما واختزالها، هنا تكون من الشفافية حيث تمنحك «ردة الفعل» لا الفعل نفسه، وهنا تصرّ على أن تُظهر روح الأشياء، لا الأشياء نفسها، وكذلك عطر الأنثى لا امرأة بعينها، وتأتي بـ«بقع» تلويناتها المُغايرة، لتؤكد كلّ ما تقدم من حالات رومانسية ووجدانية، وربما تزيينية في نهاية المطاف كمن يضع نقطة على السطر تنبيهاً على نهاية النص.

في تكويناتها التشخيصية النسوية، قليلاً ما تضع وجه شخصياتها في مواجهة مُباشرة مع المُتلقي، وإنما دائماً ثمة تكوين لامرأة تتكور بخفرٍ وبحالة أقرب إلى الجنينية والاحتماء، فهي إما تُدير وجهها صوب جهةً ما، خشية التقاء، أو تسدلُ عليه سواد شعرها، ليُغطي الكثير من الوجه، وإما في حالة المواجهة – وهي نادرة- فتترك النظرات للمخاتلة وفتح أبوابها لتأويل وقراءة كلّ متلق حسب وعيه وتذوقه، وحتى حسب مشاعره وحالاته النفسية.

هنا ثمة مُفارقة، وهي تبدو لعبة ماريّا يوسف اللونية، فالظن كان أنّ الاقتصاد اللوني، ستُقابله وفرة في التكوينات، غير أنّ ما اشتغلت عليه الفنانة كان على عكس هذه الرؤية تماماً، فالاقتصاد اللوني، قابله اقتصاد بالتكوين أيضاً، وما تظهره من المرأة – على سبيل المثال – بعض من جسدها، ونادراً ما تظهرها كاملة، كما لا تحشد في المشهد عناصر ومعطيات تشكيلية أخرى في اللوحة يكون مساعداً للون، أو يُغني عن اقتصاده وتكثيفه وحتى اختزاله وتحويره، وإنما هي تُراهن على (الاقتصاد) في اللون، وحتى في التكوين، تماماً كمخرج مسرحي يختص، أو اختصّ بشكلٍ مسرحي واحد هو (المونودراما)، حيث يكون الرهان كاملاً على الممثل وحيداً على الخشبة ليقول كامل الحكاية، وهكذا ماريّا يوسف تعوّل على كل هذا التكثيف والتحوير والاختزال والاقتصاد ليقولَ كلَّ الغواية اللونية والمشهد البصري، في حالة أشبه بـ«الغرامية» مع الأسود، سواء كان رصاصاً أو حبراً.

وربما يكون هنا الحبر الأسود، أو الغرافيك الحالة الأكثر اختزالاً للعاطفة أو للطاقة الشعورية، ومن ثمَّ الحميمية – كما يرى الفنان علي مقوص على سبيل المثال- وربما كانت النساء اللاتي يحملن تأثيراتِ الضّوء قد دفعنها لفهم القيم الغرافيكية وأهميتها في صياغة البعد الشعوري المتعلق بتراجيديا الزمن في اللوحة، فهي تعمل لتوليف الحس البصري الغرافيكي مع التصويري. إذ نرى هاجساً مستمراً لدى الفنانة ماريّا للبحث عن توليفات جديدة مؤثرة واستثنائية بخصوصيتها. وذلك بأهمية فهم جدليةَ العلاقة بين الحبر الأسود والضوء الأبيض. فهي تحاول أن تُثري فهمها لهذه العلاقة. كما ويمكن أحياناً أن يمنحَكَ الحبرُ الأسود الإحساس بماهية المادة وخصوصيتها، لأنه الأكثر تلاحماً مع فلسفة العلاقة بين الزمن والمادة، وهذا ما نجده دائماً في تنويعات هذه التجربة اللونية.

ثنائي صوت الشرق «سمر بلبل» و«عصام شريفي» ونحن في أوروبا الأولوية للتجذّر وموسيقانا الشرقيّة

■ تشرين- إدريس مراد:

قبل مغادرته إلى فرنسا شكّل فرقة موسيقية في حمص عام ١٩٨٩ تحت عنوان (موسيقا الشرق) اعتمد فيها على عدد من الموسيقيين وأيضاً على صوت الفنانة (سمر بلبل)، التي اختارها لتغني من ألحانه، وجالت الفرقة بأمسيات عدة في مختلف المدن السورية، من هنا بدأت العلاقة الفنية بين الدكتور (عصام شريفي) والمغنية (سمر بلبل)، ومن ثم ليغادرا معاً إلى فرنسا، شريفي لمتابعة تخصصه كطبيب، وبلبل لإتمام دراستها في الغناء الكلاسيكي، وهناك شكلا معاً ثنائياً ناجحاً (ثنائي صوت الشرق)، وقدما العديد من الأمسيات في فرنسا وأوربا.

بداية التجربة

عن ولادة هذا الثنائي يقول الدكتور عصام شريفي: «بدأت تعلّم العزف على آلة الكمان حسب الأصول الكلاسيكية في السابعة من عمري، وفي السادسة عشرة تحولت إلى العزف على آلة العود، وهذا طبيعي أن أنجذب إلى موسيقانا العربية، ولاسيما والدي من متذوقي الموسيقا، ويمتلك مكتبة موسيقية هائلة، وشجعنا على تعليم الموسيقا، وفيما بعد قررت أن أدخل عالم التلحين، ومن هنا انطلقت فكرة الثنائي مع سمر، إذ إنها بدأت كصوت مميز في مدينة حمص، مختلف عن السائد حينها، ومنذ ذلك الوقت، حاولنا أن نبني أسلوباً خاصاً بنا، بعيداً عن التقليد، ومن هنا أيضاً بدأ اللقاء، كعائلة فنية كل منا يعطي للآخر».

نشأت الفنانة سمر بلبل ضمن عائلة فنية وأدبية عريقة، والدها الكاتب والمخرج المسرحي فرحان بلبل، أحبت سمر المسرح ورافقت والدها ولعبت على الخشبة، كما تروي، وتتابع: «شاركت دوراً في المسرح مع والدي، وأنا في السابعة من عمري، وفيما بعد انتبه الوالد لصوتي، وفضّل أن أسلك طريق الغناء، لعشقه لهذا الفن إلى جانب المسرح، فأبعدني عن التمثيل، خشية منه أن يشتتني التمثيل، ويؤثر في صوتي، عموماً في رأيي هناك تقاطع بين المسرح والغناء، إذ تجمعهما الخشبة».

المزج بين الموسيقات هو سمة من سمات الذين يعيشون بين الغرب والشرق، ولكن للموسيقي عصام شريفي رأياً آخر حين يقول: «عندما أدخل الموسيقار محمد عبد الوهاب بعض الآلات الموسيقية الغربية إلى موسيقانا، كنا حينها في مرحلة الاستكشاف أو مرحلة التجريب، وإمكانية إدخال أجواء جديدة إلى موسيقانا، واعتقد الكثير أنّ هذه التجارب لم تكن على الصواب دائماً، ومن هذه التجارب أرى تجربة الرحابنة متقنة أكثر بالمزج».. ويضيف: «عندما ذهبت إلى أوروبا، أعطيت الأولوية للتجذر أكثر من موضوع المزج، لأنه عندما تقدم مادتك كما هي للأوروبيين تجرهم إلى عالمك، وتخرجهم من ثقافتهم إلى ثقافتك، أما عندما أقدم شيئاً ممزوجاً مع ثقافتهم، فسأكون أضعف منهم وتالياً يأتي التقبل أقل، وفي تجربة لنا مع مخرج فرنسي، وهو عمل استعراضي مهم تحت اسم «دوران»، قدمنا الحالة الشرقية، وأنا من اشتغلت على الموسيقيين، وأدوا الحالة الشرقية بتفاصيلها، رغم أنهم خريجو المعاهد العليا في أوروبا، وتالياً جاء مشهد الموسيقا الشرقية فيه مميزاً وجذاباً، وهذا ما أقصده بالتجذر، أي التمسك بشرقيتنا الموسيقية، ولا أنكر أنني أستفيد أحياناً من الإمكانات الصوتية عند سمر في الغناء الغربي، لكونها أكملت دراستها بالغناء الغربي في أوروبا، وأستفيد من هذه الميزة لإدخالها في ألحاني، ولكن بطريقة شرقية».

المزج بين الموسيقات

من جانبها تقول سمر بلبل: «أحبذ المزج جداً، ومن هذه الناحية استفدت من دراستي سواء ما بدأت به في المعهد العالي للموسيقا بدمشق، أو ما تابعته في فرنسا، هذه الدراسة ساعدتني في فكرة المزج لدي بين الشرق والغرب، وخاصة إذا كانت مدروسة من قبل عصام، وعلى الأغلب يأتي نتاجه جميلاً، إذ استطعت أن أسخر تقنياتي الصوتية الشرقية في غناء الأوبرالي، وأيضاً العكس».. ويعقب شريفي على ذلك قائلاً: «لا تتعارض فكرتي مع فكرتها، بمعنى يمكن أن تقدم المزج على خشبة المسرح لعدة أشكال من الموسيقا، وببوتقة واحدة، ولكن بشخصيتها».. وتعود سمر للحديث: «المزج تجربة جميلة، مع الحفاظ على هوية كل مادة، بعيداً عن خليط لا طعم له ولا هوية، ومن أكثر التجارب التي أعتز بها هي التي قدمتها مع الفلامينغو، عملنا معاً، وفي الوقت ذاته حافظ كل منا على هويته».

تشرين
مؤسسة الوحدة
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٩٥٢

الإثنين ٦ محرم ١٤٤٥هـ - ٢٤ تموز ٢٠٢٣ م

tishreen.news.sy

ماهر السايس خيّاط يعمل بالمهنة منذ ٥٥ سنة بدأ في حي الصالحية ليحط به الرحال في حي القوس بجرمانا... ما يميزه عن بقية الخياطين وخصوصاً في هذه الأيام الصعبة أنه يراعي الناس بالأجرة التي يتقاضاها . فالوضع الاقتصادي متعب للجميع، ومعظم المواطنين في هذه الأيام يلجؤون لإصلاح القديم مما لديهم من ألبسة لهم ولأولادهم.

■ طارق الحسنية

التوت الأحمر الشامي.. فاكهة سورية تحمرّ خجلاً وأوراقها تستر ما وراء الأكمة.. عصيره استثمار مجدٍّ.. وأسواق تتلهف وجهود مبعثرة

■ تشرين:

كيف تكون قرانا فقيرة وهي تحمل أشجار التوت التي تساوي ثروة؟ الكثير من الإنتاج في وقت قصير بسبب النضوج السريع في أيام الحر .. لكن القصة تبدأ من العزوف عن تصنيع واستثمار هذه الفاكهة المعروفة عربياً وعالمياً بالتوت الشامي نظراً لأن شجرتها الأم نبتت ونمت في أرض الشام المباركة.

والسؤال الذي يصبغ الفكر بالأرجوان لماذا لا يتم تصنيع شراب التوت الشامي وهو العصير الرائج في الخارج، حيث تجد الأسواق تفتح قلبها لهذا العصير الطيب المذاق وتغدق على صانعيه أوفر الجدوى وأعظم الربح؟!

تحت شجرة التوت الكبيرة... تروى الكثير من القصص والحكايات والذكريات التي ترتبط بطفولة الكثيرين، فثمارها متنوعة المذاق وتمتاز بألوان ثمرتها المدهشة من الحمراء والصفراء حتى الموشحّة وغيرها، وهي خضراء وارفة الظلال توفّر الأفياء في محيط البيت في أيار وحزيران، مثلما أيضاً ساهمت الشجرة البيتوتية بتبديد ملل الأطفال وترفيههم فهي عنوان أرجوحتهم المحمولة على حبال ثبتتّ في أغصانها، علاوة على تمكينهم من مزاولة شقاوتهم في صيد العصافير وهي تقبل عليها بحثاً عن ثمار تسد جوعها.

جاء في التراث.. إن قدماء الأطباء تحدثوا عن فوائد التوت الطبية، فقال عنه الرازي: "أما الحلو فيسخن قليلاً، وينفخ ويلطف المعدة، ويصدع المحرورين، أما الشامي الحامض والمز فإنه يقمع الصفراء ويطفئ حدّة

الدم. أما داود الأنطاكي فقال، إن التوت يسمى الفرصاد، وهو من الأشجار اللبنية، والتوت إما أبيض ويعرف بالنبطى، وعندنا الحلبي، أو أسود عند استوائه أحمر قبل ذلك، ويعرف بالشامي، والكل يدرك أوائل الصيف، والنبطى يولد دماً جديداً، ويسمن، ويفتح السدد ويصلح الكبد، ويربى شحم الكلى، ويزيل فساد الطحال، والشامي يطفئ اللهب والعطش.. والتوت كله ينفع أورام الحلق واللثة، والجدري، والسعال، والحصبة، وخصوصاً شرابه».

وتمتاز شجرة التوت أيضاً بالأمثال والأهازيج الشعبية وفي الأغاني وهناك أهازيج شعبية وتناولت بعض الأغاني العربية الحديثة التوت أيضاً كما في أغنية ملحم بركات: "لا تهزي كبوش التوتة.. أنا يا بنت مجوز...".

آفاق

انظر في مرآتك!

■ يسرى المصري

عندما تنظر إلى صورتك في مرآة الشرق، ثم تنظر إلى صورتك في مرآة الغرب، تكتشف خللاً كبيراً في الصورتين وتشوهاً يجعلك تشكك وتحتار في صحة كلتا المرآتين ! وقد يصل بك الشك والحيرة أن تتساءل هل يكون العيب في شكلي أنا؟ ففي النهاية كلتا المرآتين هما انعكاس للحقيقة !

لابدّ من مواجهة الحقائق فهذا الغرب منذ مئات السنين ينظر إلى الشرق نظرة القوي إلى الضعيف، ويأبى ألّا يكون في كل حالاته السيد والآخر تابع له.. وتقيس ذلك في كل المجالات في السياسة في الثقافة في الاقتصاد..أنّها العلاقة بين الشرق والغرب، هي شبكة من علاقات القوة والسيطرة والمقاومة في آن واحد، وللثقافة في نطاق تلك العلاقات شأن مؤثر جداً.

قبل العولمة وقبل الافتراضي كان ثمة جهل بالآخر، لكن بعد أن وضع الغرب شبكته فوق رأس الشرق، وقرأ أفكاره وبواطنه ووصل إلى أماكن نفسه السرية، صار السؤال الحق في وجه مَن يتمسّح بإنسانية الغرب ونزاهة علمانيته، هل لدى الغرب فهم أفضل لقضايا العالم العربي؟

عشرات من المفكرين والنقاد وها هي كتاباتهم ما برحت حتى اليوم تُستعاد في السجلات التي لا تنتهي عن الشرق والغرب، أو في سياق نقد الفكر الغربي، وتنتمي إلى أفكار ما بعد حقبة الاستعمار، انتقدوا الحضارة الغربية ونقّاد التوحش الرأسمالي، وكان مشروعهم الفكري يقف على ثلاث دعائم أبرزها نقد النظرة الغربية إلى المجتمعات العربية ومشكلاتها.

إنّ علم الاستشراق الذي ظهر كحاجة لنقد تصورات المستشرقين الغربيين عن الشرق، والذي لا يزال يثير جدالات صاخبة في هذا الميدان، لم يتمكن إلّا في مجال ضئيل جداً من زحزحة الأنماط المعرفية التي أناخت طويلاً على عيون المستشرقين وعقولهم وأفكارهم، واليوم نحن بحاجة إلى التأكيد على صورتنا الحقيقية التي خبرناها جيداً من دون التدخل الجراحي المشوه للغرب في نقد موروثنا الثقافي والأدبي والمعرفي، وهي دعوة للتمسك بقيمنا لأنها الدواء لداء الانفصال الذي يعانيه مجتمعنا.

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ الإيميل: admin@tishreen.news.sy الفاكس: ٨٨١٧٦١٣